



اللجنة التونسية للتحاليل المالية

Commission Tunisienne des Analyses Financières

Tunisian Financial Analysis Committee

تونس، في 9 نوفمبر 2017

بيان

خضعت تونس إلى عملية تقييم منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار الجولة الثانية للتقييم لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد كانت أول دولة من المنطقة يتم تقييمها في إطار الجولة الثانية على أساس توصيات مجموعة العمل المالي في نسختها الجديدة المعتمدة في 2012 ومنهجية التقييم لنفس المجموعة الصادرة في 2013.

و على إثر اعتماد تقرير التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجمهورية التونسية من قبل الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 2016 دخلت تونس في عملية المتابعة طبق الإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة في المجال. وقد تمّ سابقا نشر هذا التقرير على الموقع الرسمي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والموقع الرسمي للجنة التونسية للتحاليل المالية.

و تقتضي إجراءات المتابعة أن تقدّم تونس أول تقرير متابعة لها بعد سنة من تاريخ اعتماد التقرير تُبيّن فيه التدابير التصحيحية التي تمّ اتخاذها لتلافي أوجه القصور التي تضمّنها تقرير التقييم. وقد قدّمت تونس أول تقرير متابعة في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 2017 بالكويت ومن المنتظر مناقشة واعتماد تقرير المتابعة الثاني في الاجتماع العام المقبل المزمع تنظيمه في البحرين في أوائل ديسمبر 2017.

و على أهمية الجهود والنتائج الإيجابية التي أحرزتها تونس في عديد المجالات في فترة وجيزة لم تتعدّ السنة، فإنّه يتبقّى على تونس أن تستكمل تصحيح منظومتها لتلافي بعض أوجه القصور المتصلة:

أولا: بالالتزام الفني لمعايير مجموعة العمل المالي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله،
ثانيا: بفعالية تطبيق منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله.

و على مستوى مجموعة العمل المالي قدّمت تونس تقرير المتابعة الخاصّ بها أمام فريق مراجعة التعاون الدولي وعملا بإجراءات المتابعة المستمرة :

- أعدّ هذا الفريق تقريره بالتشاور مع السلطات التونسية، أقرّ فيه بكل وضوح بالتقدّم الإيجابي والملموس الذي أحرزته تونس في عديد المسائل.

- اقترح خطة عمل تتمحور حول جملة من النقاط التي يتعيّن على تونس بذل المزيد من الجهود في شأنها والعمل على تحسينها وهو ما تمّ إقراره من قبل المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 3 نوفمبر 2017 الذي أكدّ

فيه السيّد رئيس الحكومة على ضرورة التسريع في إنجاز متطلبات خطة العمل في الأجل المحدّدة لها في جانفي 2019 ممّا يعزّز امتثال تونس للمعايير الدولية في هذا المجال.
- أوصى في إطار "وثيقة الامتثال" (Compliance Document) بإجراء المتابعة المستمرة لتحسين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله (Improving Global AML/CFT Compliance : On-going process).

وقد اعتمد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي المنعقد "ببيونس آيريس" بالأرجنتين في الفترة من 29 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2017 خطة العمل المذكورة والمتمثلة في:

- 1- تطبيق المنهج القائم على المخاطر في الرقابة على القطاع المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و ادماج الاعمال والمهن غير المالية بشكل كلي في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2- إرساء منظومة سجل تجاري شاملة و محيئة وتعزيز نظام العقوبات في حالة مخالفة الالتزامات المتعلقة بالشفافية .
- 3- الرفع من فعالية معالجة التصاريح بالعمليات المالية المسترابة بدعم و تعزيز موارد اللجنة التونسية للتحليل المالية.
- 4- إرساء آلية فعّالة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتجميد أموال الإرهابيين طبق قرارات مجلس الأمن؛ و مراقبة الجمعيات بشكل متناسب مع المخاطر.
- 5- إرساء آلية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله.

وفي هذا الصدد، تُشير اللجنة التونسية للتحليل المالية إلى أنّ خطة العمل التي تضمّنها التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعدّ من قبلها والمنشور على موقعها الرسمي في أوت 2017 تضمّنت توصيات متنسقة تماما مع محاور خطة العمل التي اعتمدها الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي.

اللجنة التونسية للتحليل المالية